عدد خاص: كوفيد-19

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

بارومتر الأعمال

العدد 61 أكتوبر – ديسمبر 2021

الأداء والتوقعات لمجتمع الأعمال المصري

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية – ناسيدكو

الرؤساء الفخريون للمركز
جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

د. سحر عبود – اقتصادي رئيسي*
راما سعيد – اقتصادي أول
رشا سيف – اقتصادي أول
سلمى بهاء – اقتصادي أول
محمد حسني – اقتصادي
أحمد داوود – اقتصادي
عبد الرحمن ياسر – اقتصادي
مهند مهدي – باحث اقتصادي
ماريان عادل – باحث اقتصادي
رنا القناري – مساعد المدير التنفيذي

إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد – رئيس إدارة التحليل الإحصائي*
أحمد فتحي – مساعد بحوث*
حسام خاطر – مساعد بحوث*
محمد خاطر – مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم – مدير التحرير
فاطمة الزهراء على – محررة/ مترجمة أولى
أندريه ميشيل – مراجع لغوي

إدارة تكنولوجيا المعلومات

د. قدري سيد – مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي – مسؤول نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي – مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم – أخصائي اتصالات

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة – المدير المالي
أماني مدحت – مساعد تنفيذي
محمد عاطف – مساعد إداري

حسين محمد – مساعد
عمر موافى – مساعد
صبحي حسين – مساعد
وليد إبراهيم – مساعد
عمرو محمد – مساعد

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بهذا العدد.

بارومتر الأعمال

العدد 61 أكتوبر – ديسمبر 2021

المحتويات

ملخص تنفيذي 5

المنهجية 6

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي 8

مؤشر بارومتر الأعمال 11

أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي 11

ثانيا: المعوقات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر الشركات 15

ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية 22

ملحق الجداول 28

ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 121 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وتحديدا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أكتوبر- ديسمبر 2021) وتوقعاتها للربع (يناير - مارس 2022)[1] مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يوليو - سبتمبر 2021) والربع المناظر(أكتوبر - ديسمبر 2020).

وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهي إليها التقرير للربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2021)، وذلك بالتركيز علي اهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي.[2]

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

عالميا، توقعات بتعافي بطيء للنمو الاقتصادي العالمي، خاصة في ظل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، ونقص المواد الخام، واستمرار الموجات التضخمية وعدم اليقين بشأن مسارها خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى تصاعد المخاوف من انتشار فيروس أوميكرون (Omicron) واضطرار العديد من الدول لحظر السفر مرة أخرى.

محليا، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2021/2020 إلى 3.3 % مقابل 3.6% في العام المالي السابق، وارتفع الدين الحكومي (المحلي والخارجي) بنحو 6% عن قيمته في يونيو 2019 ليسجل 5094 مليار جنيه بنهاية يونيو 2020،[3] كما ارتفع معدل البطالة بنحو 3% عن الربع السابق ليسجل 7.5 % خلال الربع الثالث من عام 2021.

تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تقييم الأداء: تراجع مؤشر بارومتر الأعمال للربع الحالي عن مثيله خلال الربع السابق نتيجة المعوقات التي واجهت كافة الشركات، ومن أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج ثم ضعف القوة الشرائية. واتسم الأداء بالتباين وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية.

على مستوى أحجام الشركات: تراجع مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة عن مثيله للربع السابق، إلا أن تراجع المؤشر للشركات الصغيرة والمتوسطة كان أشد مما يدل على ضخامة التحديات التي تواجهها هذه الشركات.

على مستوى القطاعات الاقتصادية: استمرار تراجع الأداء خلال الربع محل الدراسة باستثناء قطاعي الاتصالات والسياحة، اللذان سجلا أداءً أعلى من المستوى المحايد.[4] وكان قطاع الخدمات المالية أشد القطاعات تراجعا في الأداء، بينما كان قطاع الصناعات التحويلية أقل القطاعات تراجعا في الأداء.

التوقعات: بالرغم من التحديات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة إلا أن كافة الشركات بمختلف أحجامها وقطاعاتها أدلت بتوقعات متفائلة حيال الربع (يناير - مارس 2022)، وهي أعلى من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر؛ وتصدر قطاع الاتصالات كافة القطاعات من حيث تفاؤل مجتمع الأعمال.

أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، معالجة تحديات المنظومة الجمركية، تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، وتخفيف الأعباء الضريبية. وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية.

1 تم إجراء المسح خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021.
2 يتضمن التقرير عرضا تفصيليا لتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.
3 وفقا لأحدث بيانات متاحة.
4 المستوى المحايد 50 نقطة، للمزيد من التفاصيل يُرجي الرجوع للمنهجية ص 5.

التقرير التفصيلى

المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا؛ حيث من المهم تتبع تأثير الجائحة عليه خاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل معها.

ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2021) وتوقعاتها للربع (يناير-مارس 2022).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، ينتقل بعدها إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 121 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:

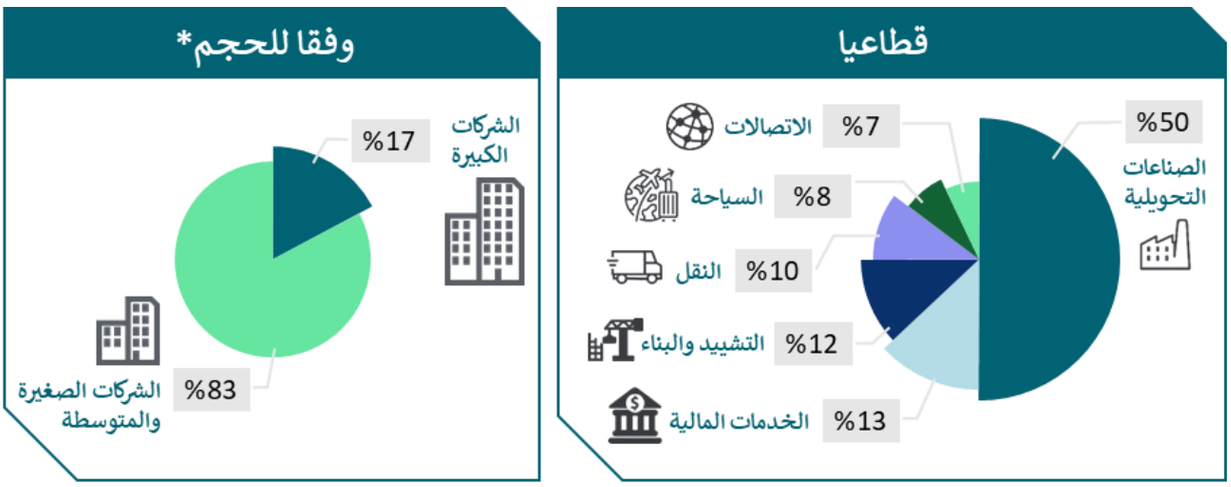

* وفقا لتعريف البنك المركزي الصادر في 5 مارس 2017

- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).

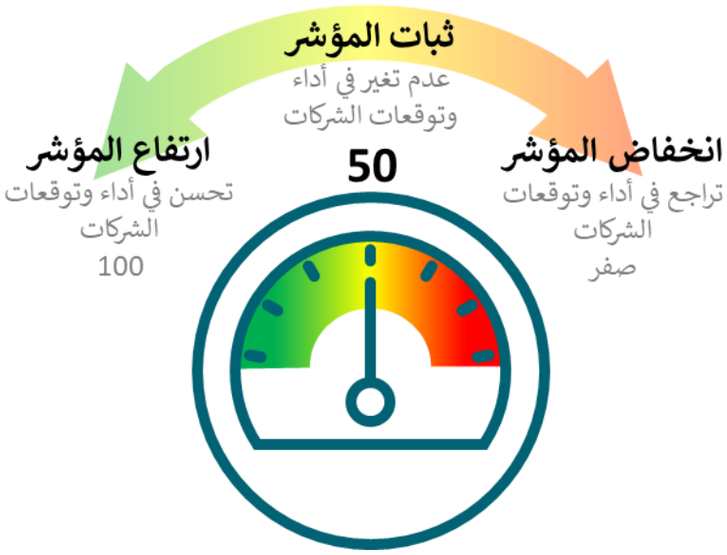

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

حيث I هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، وS هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر 100 نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ 50 نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و100 نقطة؛ حيث يعكس ارتفاع المؤشر بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازليا حسب شدتها فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقًا لأحدث البيانات المتاحة محليا حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

عالميا، مازالت توقعات صندوق النقد الدولي بتعافٍ حذر لنمو الاقتصاد العالمي، والتي صدرت في أكتوبر الماضي سارية، حيث توقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لنحو 5.9% متراجعا بنسبة 0.1% عن توقعاته خلال يوليو الماضي. وجاء هذا التخفيض الطفيف ليعكس تأثير اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، ونقص المواد الخام، وتوقف بعض خطوط الإنتاج بالعديد من الاقتصادات المتقدمة، وفي نفس الوقت استمرار معاناة الدول النامية خاصة منخفضة الدخل من تحورات فيروس كورونا وضعف معدلات التطعيم وهشاشة المنظومة الصحية بها (IMF 2021).[5]

تحسن مؤشر مديري المشتريات بشكل طفيف لنحو 54.8 في نوفمبر مقابل 54.4 نقطة في أكتوبر ليعكس تعافي القطاعات الخدمية والصناعات التحويلية، بينما استمرت الضغوط التضخمية خلال الربع الرابع من عام 2021 وإن كانت بمعدلات أقل من مثيلتها خلال شهر أكتوبر؛ وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط بنسبة 15% ليبلغ نحو 73 دولار/ برميل في منتصف ديسمبر بعد قرار منظمة الأوبك بزيادة الإنتاج. وأدى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام الأولية وتكاليف الشحن إلى ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة بمقدار 1.2% (27.3 نقطة) عن مثيله للشهر السابق ليبلغ 134.4 نقطة خلال شهر نوفمبر وبذلك يكون المؤشر قد وصل لأعلى مستوياته منذ يونيو 2011. ويعكس ارتفاع مؤشر الغذاء ارتفاع أسعار الحبوب والألبان والسكر (FAO 2021).[6]

تباطؤ التعافي العالمي، واستمرار الموجات التضخمية وعدم اليقين بشأن مسارها خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى تصاعد المخاوف من انتشار فيروس أوميكرون (Omicron) عالميا واضطرار العديد من الدول لحظر السفر مرة أخرى، كلها اعتبارات تزيد من عدم اليقين وتفرض ضغوطا على السياسات النقدية خاصة للدول الناشئة والنامية دفعت البعض مثل البرازيل والمكسيك لرفع معدلات الفائدة الاسمية مرة أخرى، وتزيد من احتمال حدوث تدهور في قيم العملات الوطنية للعديد من الدول (WB 2021).[7]

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية محليا، فقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتحديث تقديراتها للنمو الاقتصادي؛ حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2021/2020 إلى 3.3 % مقابل 3.6% في العام المالي السابق. ولا يزال الطلب الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص هو المصدر الرئيسي للنمو، مع استمرار تواضع مساهمة الاستثمار في الناتج، وإن كان التراجع في مساهمة الاستثمار سجل معدلا أقل من مثيله خلال العام المالي السابق. أما على جانب العرض، فقد ظلت قطاعات الخدمات، وتحديدا الاتصالات، والتشييد والبناء، تحقق معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2020/ 2021. بينما لا تزال قطاعات السياحة والصناعة التحويلية والاستخراجات تشهد تأثرا سلبيا باستمرار الجائحة وتداعياتها العالمية والمحلية

الشكل 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

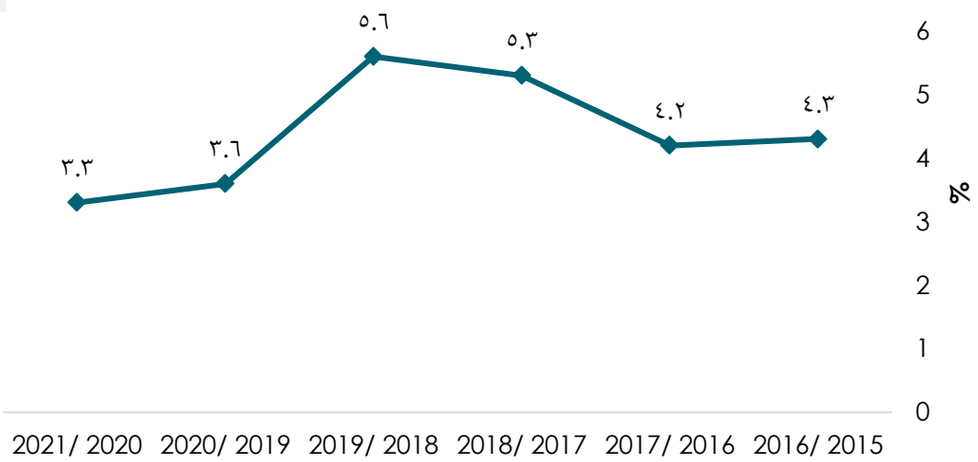

المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ ووزارة المالية، *التقرير المالي الشهري، ديسمبر 2021.*

IMF (International Monetary Fun). 2021. World Economic Outlook: Recovery during a Pandemic, October. Washington: IMF.5
FAO (Food and Agriculture Organization) Food Price Index, World Food Situation. Rome: FAO.6
WB (World Bank). 2021. Global Monthly, December. Washington: WB.7

بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من العام 2021 نحو 7.5% (يوليو – سبتمبر) مرتفعا بنحو 3% عن مثيله في الربع السابق وبزيادة 1% عن مثيله خلال الفترة المناظر من العام السابق (الشكل 2).

الشكل 2: معدل البطالة

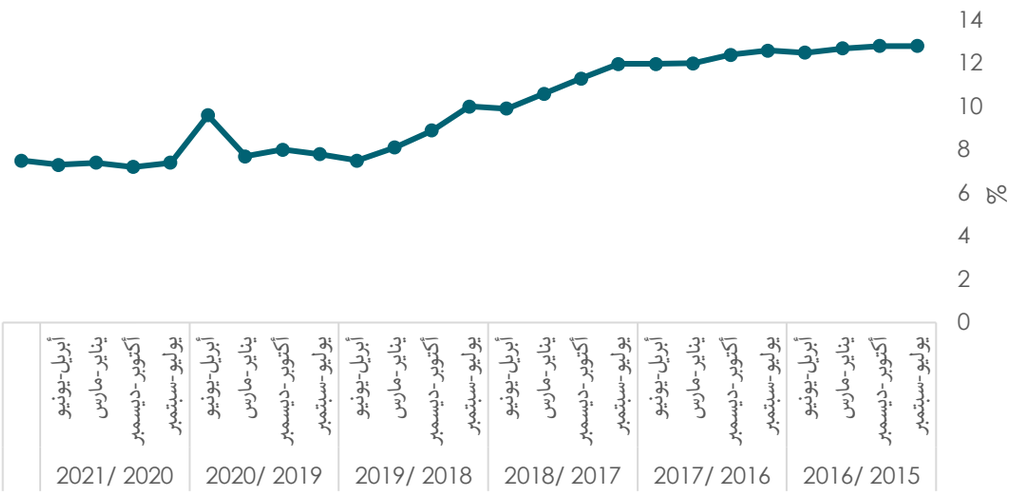

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، الربع الثالث يوليو- سبتمبر 2021، إصدار نوفمبر.*

تفاوت معدل البطالة من حيث النوع والفئة العمرية والمؤهل العلمي والإقليم الجغرافي، حيث لايزال معدل بطالة الإناث (15.3%) يفوق معدل بطالة الذكور (5.9%)، ومازال معدل البطالة للفئة العمرية 20-24 سنة هو الأعلى ليبلغ 20.6%، كما بلغ معدل البطالة للحاصلين على مؤهلات الجامعية وما فوقها 14.3%. وطبقا للإقليم، جاء معدل البطالة في المحافظات الحدودية والحضرية الأعلى؛ حيث بلغ متوسط معدل البطالة بهما نحو 16%.

وفقا للتوزيع النسبي للمشتغلين على مستوى الأنشطة الاقتصادية، لازالت قطاعات الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء تستحوذ على النسبة الأكبر من المشتغلين؛ حيث استحوذت على نحو 19.6%، 15.1%، 13.7% وتعد قطاعات جاذبة للعمالة متدنية المهارات إلى حد كبير بالإضافة لكونها فرصا غير مستدامة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2021)[8].

وعلى مستوى القطاع المالي والنقدي، ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لنحو -3.7% خلال الفترة من يوليو- نوفمبر 2021/ 2022 مقابل -3.2% خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق. ويرجع ارتفاع العجز إلى زيادة معدل المصروفات العامة بدرجة أعلى من الزيادة التي شهدها معدل نمو الإيرادات العامة؛ حيث ارتفعت الإيرادات بنحو 6.5% لتبلغ 390 مليار جنيه بينما ارتفعت المصروفات بنحو 16% لتسجل نحو 659 مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر 2021/ 2022 (وزارة المالية 2021)[9].

وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى 5094.2 مليار جنيه بما يمثل 87.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2020 ويمثل ذلك ارتفاعا بنسبة 6% عن قيمته في يونيو 2019.

بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر نوفمبر 2021 نحو 6.5% مقابل 6.2% في الشهر السابق، و6.0% خلال الشهر المناظر من العام السابق ليعكس ذلك ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجموعة الإنفاق على الطعام والشراب عن مثيلتها خلال العام السابق، خاصة لمجموعة الزيوت والدهون (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2021)[10].

[8] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021. *النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، الربع الثالث يوليو- سبتمبر 2021*، إصدار نوفمبر 2021.
[9] وزارة المالية. 2021. *التقرير المالي الشهري*، ديسمبر 2021.
[10] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021. *النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ديسمبر 2021*، إصدار يناير 2022.

أبقت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي معدلات العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر الائتمان والخصم عند 8.25%، و 9.25%، و 8.75% على التوالي؛ حيث لا يزال معدل التضخم متسقا مع المعدل المستهدف (7%) خلال عام 2021/ 2022 (الشكل 3) (البنك المركزي المصري 2021)[11].

الشكل 3: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية

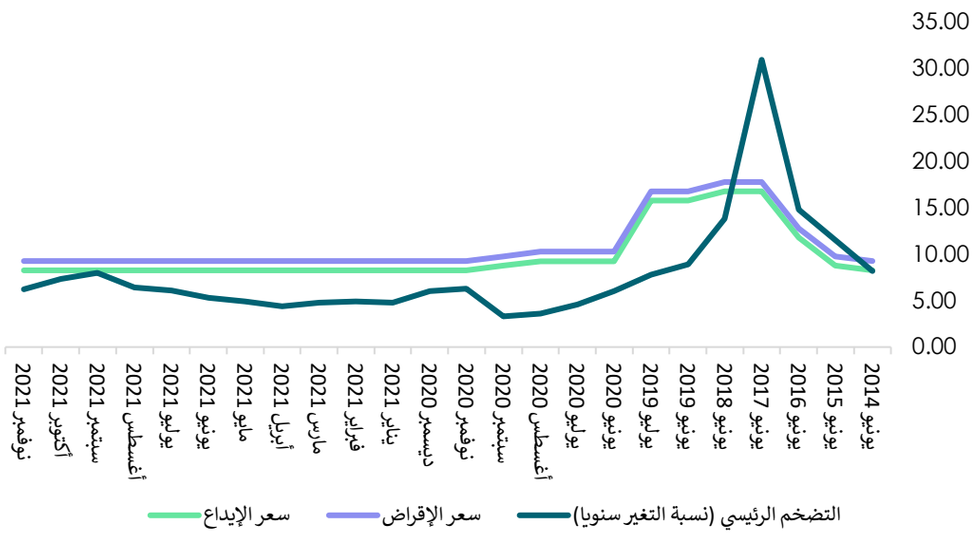

المصادر: البنك المركزي المصري، *النشرة الإحصائية الشهرية*، أعداد مختلفة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين*، أعداد مختلفة.

وعلى المستوى الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي 2020/ 2021 فائضا كليا بلغ نحو 1.9 مليار دولار مقارنة بعجز بلغ نحو8.6 مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع هذا الفائض بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق للداخل بلغ نحو 23.4 مليار دولار خلال العام 2020/ 2021 مقابل 5.4 مليار دولار في العام السابق، وفي نفس الوقت ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية بنسبة 64% ليصل إلى نحو 18.4 مليار دولار خلال العام 2020/ 2021.

وقد قدم العدد السابق توضيحا لأهم التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية لميزان المدفوعات.

بلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية نحو 40.9 مليار دولار خلال نوفمبر 2021، مرتفعة بنسبة 21% عن قيمتها خلال الشهر السابق، و4% عن مثيلتها خلال الشهر المناظر من العام السابق. وساهم ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي في استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ليثبت عند 15.6 جنيه/ دولار منذ يوليو 2020 (الشكل 4).

الشكل 4: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف

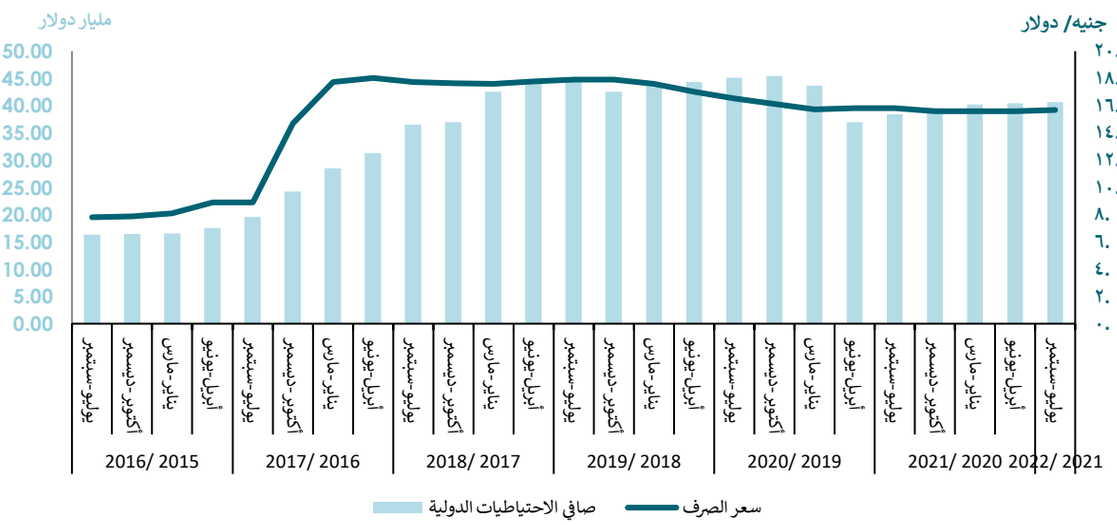

المصدر: البنك المركزي المصري، *النشرة الاحصائية الشهرية*، أعداد مختلفة.

[11] البنك المركزي المصري، بيان لجنة السياسة النقدية في 16 ديسمبر 2021.

مؤشر بارومتر الأعمال

أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وتوقعات بتحسن الأداء خلال الربع القادم، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى أحجام الشركات والقطاعات المختلفة.

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

انعكست اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية والموجات التضخمية التي شهدها العالم نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام وتكاليف الشحن في تراجع مؤشر بارومتر الأعمال بمقدار ثلاث نقاط عن المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربع السابق، ونفس أدائه في الربع المناظر والذي شهد بداية تداعيات جائحة كورونا على مجتمع الأعمال (الشكل 1-1).

تقييم الأداء

التوقعات

تطور المؤشر الإجمالي

الشكل 1-1: تقييم الأداء

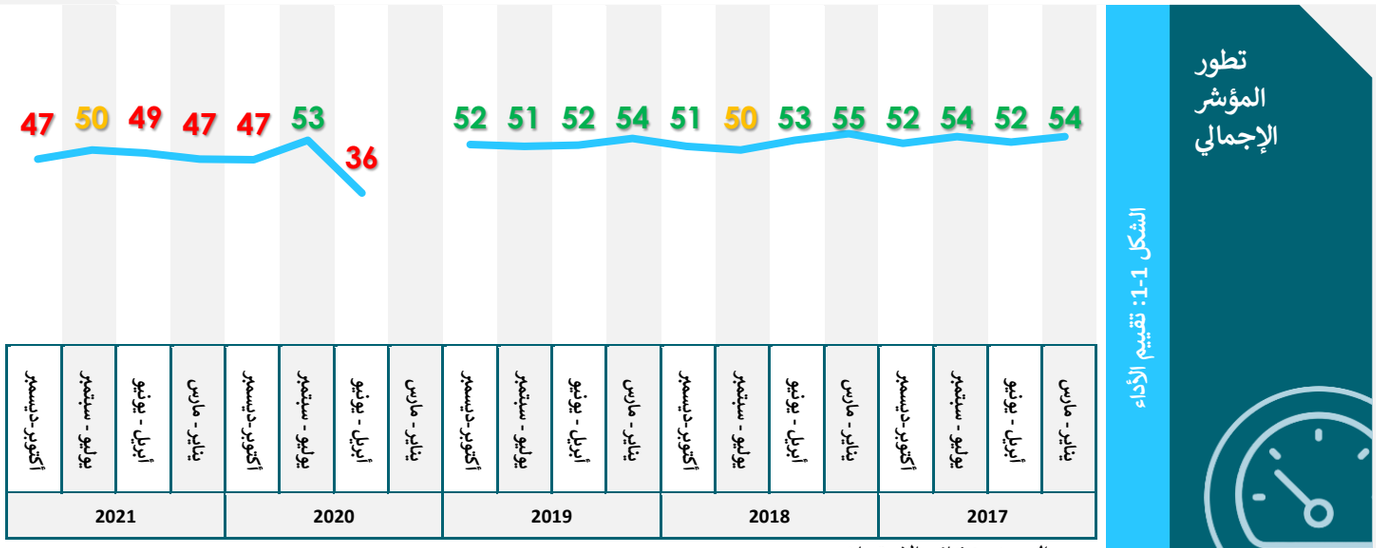

المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير – مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

وعلى الرغم من عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحالة الركود الاقتصادي مع ظهور سلالات جديدة من فيروس كورونا والمشكلات المرتبطة بارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن، إلا أن توقعات مجتمع الأعمال حيال الربع (يناير - مارس 2022) جاءت أعلى من المستوى المحايد بخمس نقاط، وأعلى من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر.

تطور المؤشر الإجمالي

الشكل 1-2: التوقعات

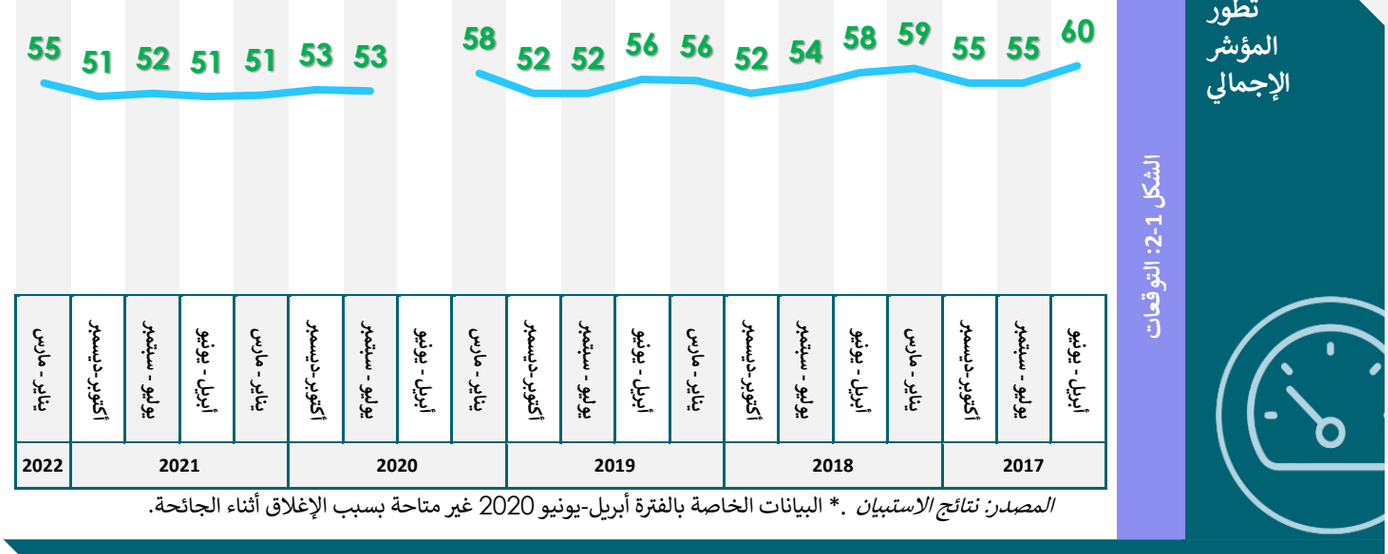

المصدر: نتائج الاستبيان .* البيانات الخاصة بالفترة أبريل-يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

1-2 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

تأثرت كافة الشركات سلبيا بالاضطرابات العالمية السابقة، ولكن معاناة الشركات الصغيرة كانت أشد؛ حيث سجل مؤشر أداء الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر – ديسمبر 2021) قيمة أقل من المستوى المحايد بست نقاط و أقل من مثيله للربعين السابق والمناظر، مما يعكس عدم قدرة الشركات على تحمل أعباء الارتفاع الجنوني لتكاليف الإنتاج والشحن، علاوة على ضعف قدرتها على التكيف مع الأزمات وما تسببت فيه من ركود. بينما ظلت قيمة مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة عند المستوى المحايد، وهو أداء أعلى من مثيله خلال الربع المناظر بثلاث نقاط وأقل من مثيله للربع السابق بثلاث نقاط (الشكل 1-3).

الشركات الكبيرة	الشكل 1-3: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم - تقييم الأداء	الشركات الصغيرة والمتوسطة
50	أكتوبر - ديسمبر 2021	44
53	يوليو - سبتمبر 2021	46
47	أكتوبر - ديسمبر 2020	46

المصدر: نتائج الاستبيان.

أعربت كافة الشركات عن تفاؤلها حيال الأداء خلال الربع القادم، وإن كانت درجة تفاؤل الشركات الكبيرة أعلى من الصغيرة والمتوسطة؛ حيث سجل مؤشر التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا عن المستوى المحايد بمقدار ثلاث نقاط، وهو أداء أعلى من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. كما جاءت توقعات الشركات الكبيرة حيال الربع القادم متفائلة؛ حيث سجل مؤشر توقعات الشركات الكبيرة قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط، وهي توقعات أعلى من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك لظهور سلالات جديدة لفيروس كورونا واستمرار الموجة التضخمية العالمية (الشكل 1-4).

الشركات الكبيرة	الشكل 1-4: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم - التوقعات	الشركات الصغيرة والمتوسطة
57	يناير- مارس 2022	53
54	أكتوبر - ديسمبر 2021	48
53	يناير- مارس 2021	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

1-3 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

شهدت كافة القطاعات استمرار تراجع الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجلت جميعها قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد، وذلك باستثناء قطاعي الاتصالات والسياحة، اللذان سجلا أداء أعلى من المستوى المحايد (الشكل 1-5).

الشكل 1-5: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء

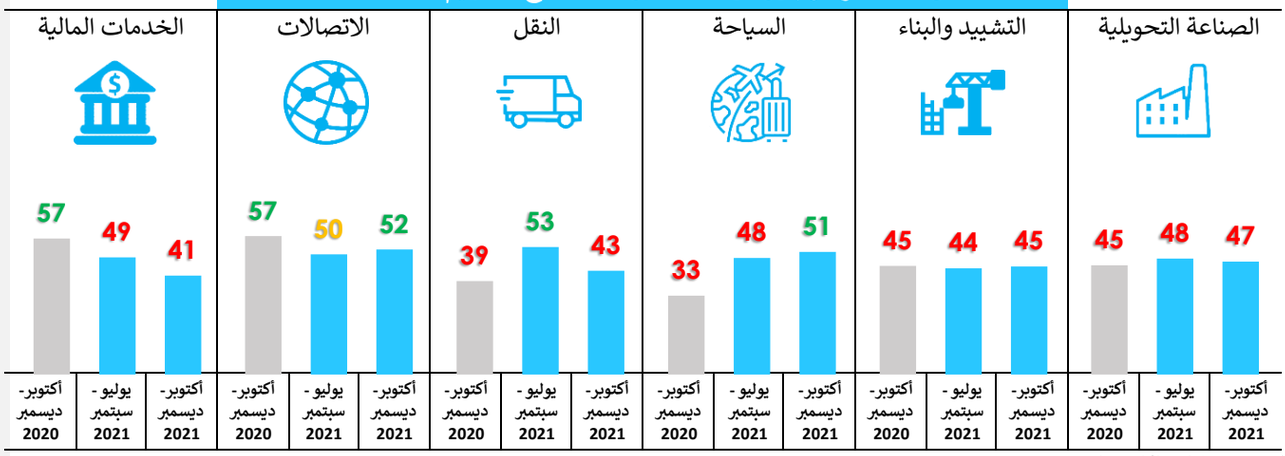

المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل **قطاع الصناعات التحويلية** قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد بثلاث نقاط، وهو أداء أقل من مثيله في الربع السابق وأعلى من مثيله في الربع المناظر. ومن أهم أسباب التراجع، الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وبطء حركة الحاويات، وتأخر مدد التسليم، وكذلك صعوبات في تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI أدت لبطء في حركة الاستيراد وتأخر مدد التسليم، فضلا عن ارتفاع أسعار الشحن البحري بصورة مبالغ فيها، وكذلك ضعف القوة الشرائية في السوق وانخفاض الطلب.
- جاء أداء **قطاع التشييد والبناء** أقل من المستوى المحايد بخمس نقاط، ويعتبر هذا الأداء أفضل من مثيله بالربع السابق بنقطة واحدة، ونفس أدائه خلال الربع المناظر، مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه هذا القطاع من العام السابق بالإضافة إلى المستجدات، والتي من أهمها: ارتفاع أسعار مواد البناء منذ الربع السابق، تعقد إجراءات الترخيص وارتفاع تكاليفها، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وزيادة الأعباء الضريبية على القطاع، فضلا عن تراجع الطلب في السوق ونقص السيولة لدى الشركات.
- شهد **قطاع السياحة** أداء أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة، ويعد هذا الأداء أفضل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر؛ مما يشير إلى تعافٍ تدريجي في القطاع ارتبط بانتعاش حركة السياحة الداخلية وارتفاع نسب الإشغال واحتفالات راس السنة والأعياد، فضلا عن تحسن السياحة الخارجية بعد فتح خطوط الطيران لبعض الدول ومنها الخليج. إلا أن القطاع لا يزال يعاني من تداعيات الجائحة واستمرار توقف رحلات الحج والعمرة.
- سجل **قطاع الاتصالات** أداء أعلى بنقطتين من المستوى المحايد، وهو أداء أفضل من مثيله خلال الربع السابق، وأقل من الربع المناظر، ويرجع إلى ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع، ووجود تعاقدات جديدة من دول الخليج على أنظمة السوفت وير. إلا أن القطاع يعاني من ضعف السيولة لدى العملاء وبالتالي بطء تحصيل مستحقات شركات القطاع، وعدم وجود تمويل كافي لتشغيل وصيانة الشبكات، وانخفاض السيولة لدى الشركات مما يجعلها لا تقدم على الاستثمار في مشروعات ضخمة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة.
- جاء أداء **قطاع النقل** أقل من المستوى المحايد ومن مثيله خلال الربع السابق، ولكنه أعلى من مثيله خلال الربع المناظر. ويعكس ذلك اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وبطء حركة الحاويات، وتأخر مدد التسليم، فضلا عن صعوبات في تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI أدت لبطء حركة الاستيراد والإفراج الجمركي.
- شهد **قطاع الخدمات المالية** أكبر تراجع في الأداء على مستوى القطاعات، حيث سجل أداء منخفضا بتسعة نقاط عن المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع هذا الانخفاض إلى تزايد المضاربات بعد طرح إي فاينانس وتخصيص نسبة كبيرة من الأسهم للأجانب مما خفض سعر السهم، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية بفرض ضريبة أرباح رأسمالية، وبعض الممارسات التي تهز ثقة المستثمرين في شفافية سوق المال، ومنها على سبيل المثال، تغيير قواعد التداول أثناء التداول، وكذلك إلغاء التداول على بعض الأسهم دون إبداء أسباب.

أما على مستوى التوقعات، فقد جاءت التوقعات للربع القادم أعلى من المستوى المحايد لكافة القطاعات، وأكثر تفاؤلا من الربعين السابق والمناظر، كما يتضح من الشكل (1-6).

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع – التوقعات

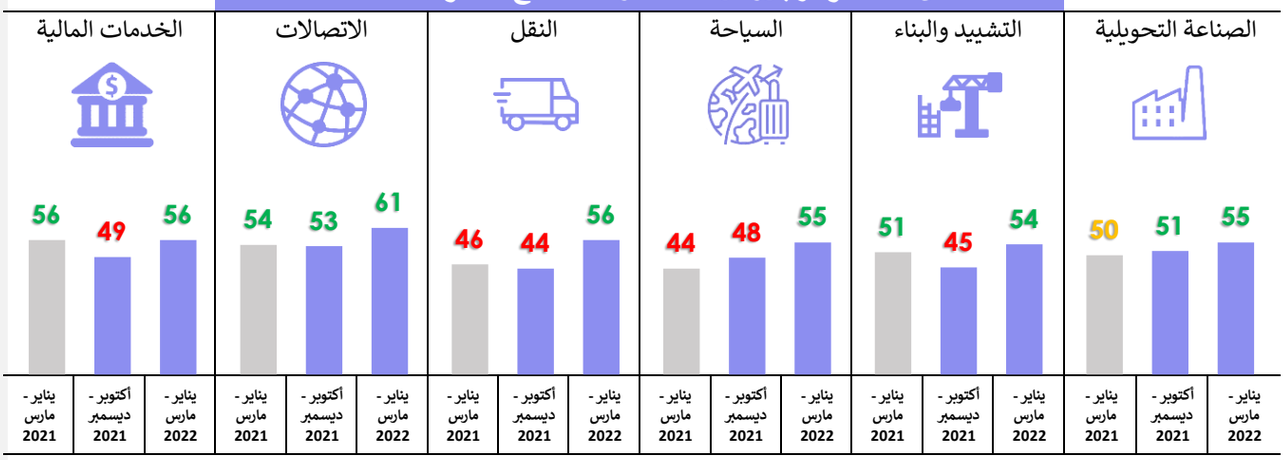

المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل توقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية للربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- تصدر **قطاع الاتصالات** كافة القطاعات من حيث تفاؤل مجتمع الأعمال، وهي توقعات اعلى من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر ويعكس ذلك ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع بشكل عام بالإضافة إلى جدية الحكومة في التحول الرقمي والبدء الفعلي في ميكنة المنظومة الضريبية والجمركية.
- يأتي **قطاع الخدمات المالية** في المرتبة الثانية، ويعد ذلك تحسنا عن الربع السابق، ويرجع ذلك على وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمرين بشأن تطبيق ضريبة الأرباح الرسمالية، حيث إنه لن يكون للمستثمرين ملف ضريبي، والهيئة هي التي ستقوم بتحصيلها، بجانب انخفاض بعض الرسوم وإلغاء ضريبة الدمغة على تعاملات سوق الأوراق المالية، وتوقعات بزيادة أحجام التداول من قبل المؤسسات والصناديق، بالإضافة إلى توقعات بمزيد من الطروحات الحكومية خلال الفترة المقبلة، وخصم جميع المصاريف الخاصة بالتداول من الوعاء الضريبي، وتخفيض الضرائب على الأرباح المحققة من الطروحات الجديدة.
- يأتي **قطاع النقل** في المرتبة التالية، حيث جاءت التوقعات أفضل من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر نتيجة توقعات بعودة حركة الشحن العالمية لطبيعتها، وتوقعات بارتفاع صادرات الموالح والبصل والبطاطس في الفترة المقبلة.
- يليه **قطاع الصناعات التحويلية** في المرتبة التالية، حيث جاءت التوقعات حيال أداء القطاع أعلى من الربعين السابق والمناظر. وترتبط التوقعات الإيجابية بالتفاؤل بكون الموجة التضخمية العالمية مؤقتة خاصة بعد تراجع سعر برميل النفط في شهر ديسمبر، وبالقدرة على السيطرة على الفيروس والتعافي التدريجي في الطلب على المستويين الخارجي والمحلي.
- سجل **قطاع السياحة** أيضا توقعات متفائلة أعلى من مثيلتها للربعين السابق والمناظر، ويرتبط ذلك بتوقعات تعافي حركة السياحة الداخلية والخارجية نتيجة الإجازات والأعياد، وإعادة فتح خطوط الطيران مع دول الخليج.
- جاءت توقعات **قطاع التشييد والبناء** كذلك متفائلة وأفضل من الربعين السابق والمناظر.

ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

استمر إجماع الشركات بكافة أحجامها على ارتفاع تكاليف الإنتاج كأكبر معوق يواجهها، يليه ضعف القوة الشرائية خلال الربع محل الدراسة، (وتباينت شدة المعوقات التي تواجه الشركات وفقا للحجم والقطاع الاقتصادي).

يوضح الشكل 2-1، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر – ديسمبر 2021)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمر تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج لقائمة المعوقات لكافة الشركات خلال الربعين الحالي والسابق؛ وذلك نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج خاصة المستوردة بشكل جنوني، وارتفاع أسعار نولون الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالميا، ونقص الخامات وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل، يليها ضعف القوة الشـرائية والتي تنعكس في انخفاض مستوى الطلب المحلي مع ارتفاع الأسعار، ثم تحديات ترتبط بالمنظومة الجمركية؛ حيث يمثل نظام ACI الجديد سببا كبيرا في تعطيل العمل بالجمارك لأنه أدى إلى زيادة زمن الإفراج الجمركي، وتعطل الاستيراد، بجانب توقف شركات بالخارج عن التوريد لمصر نظرا لتعقد الإجراءات الجمركية والتطبيق غير السليم لنظامACI. وجاءت زيادة الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية كأكبر رابع معوق يواجه مجتمع الأعمال دون أن يقابلها تحسن في الخدمات، ومنها الرسوم الجمركية ورسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل.

كما اظهرت النتائج معوقات أخرى منها تأخر مردود القيمة المضافة، ودعم الصادرات وارتفاع مصروفات وكلاء الشحن بصورة مبالغ فيها وعدم وجود ربط بين الجهات الحكومية.

بمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بمثيلتها خلال الربع السابق يتضح أنه اشتدت معاناة مجتمع الأعمال من تحديات المنظومة الجمركية، وضعف القوة الشرائية، ثم ارتفاع التضخم؛ بينما تراجعت المعاناة فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، وإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، والتحديات المتعلقة بالمنظومة الضريبية.

الشكل 2-1: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال ككل خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبع لشدة المعوقات)

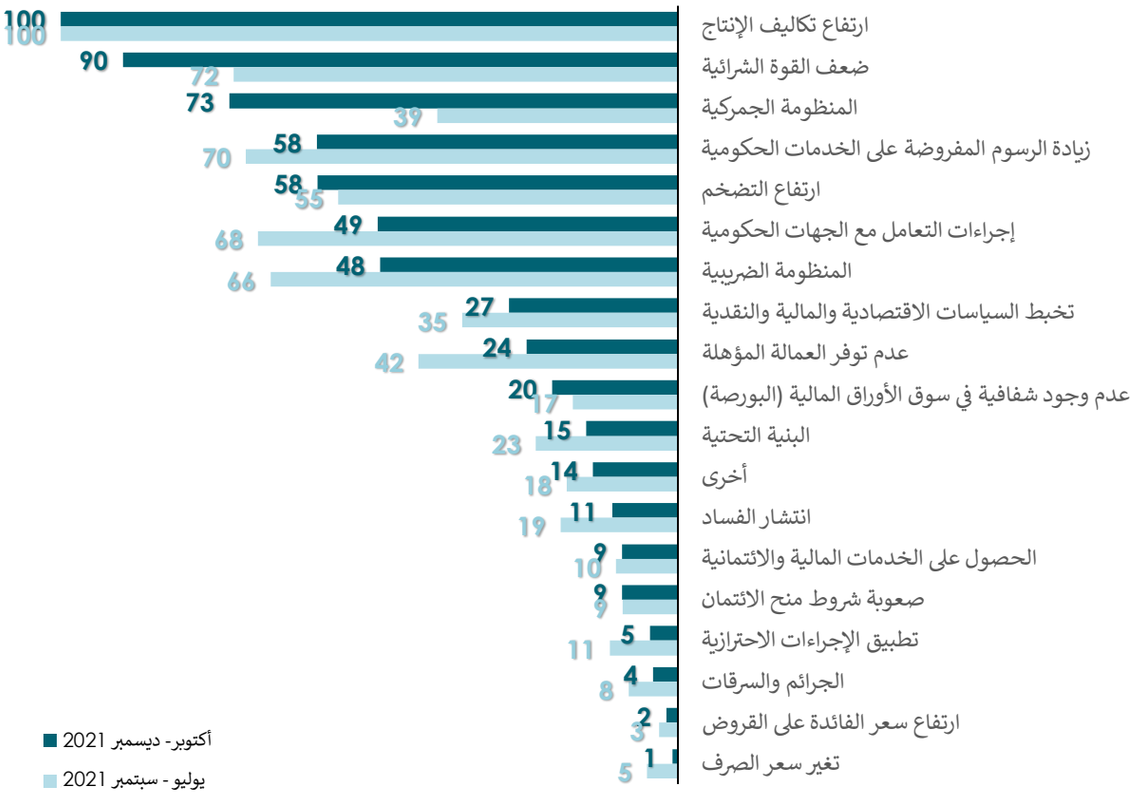

المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال وفقا لأحجام الشركات

على مستوى أحجام الشركات، تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات يليه ضعف القوة الشرائية لكافة الشركات، ثم جاءت التحديات التي تتعلق بالمنظومة الجمركية في المرتبة الثالثة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة نتيجة صعوبة الالتزام بالنظام الجديد للشحنات (ACI)، ويليها زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، ثم معاناتها بسبب بارتفاع التضخم. كما اظهرت النتائج معوقات أخرى واجهت الشـــركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الحالي، ومنها عدم قدرة الشركات الصغيرة على التسويق الخارجي، ومنافسة الحكومة للقطاع الخاص في كافة المجالات.

وأظهرت النتائج كذلك معوقات أخرى واجهت الشركات الكبيرة، ومنها عدم وجود ربط بين الجهات الحكومية، كما أشارت الشركات الكبيرة إلى معاناتها من ارتفاع التضخم كثالث أكبر معوق يواجهها، يليه تحديات المنظومة الجمركية ثم إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية .

ويوضح الشكل 2-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر– ديسمبر 2021)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

الشكل 2-2: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للحجم

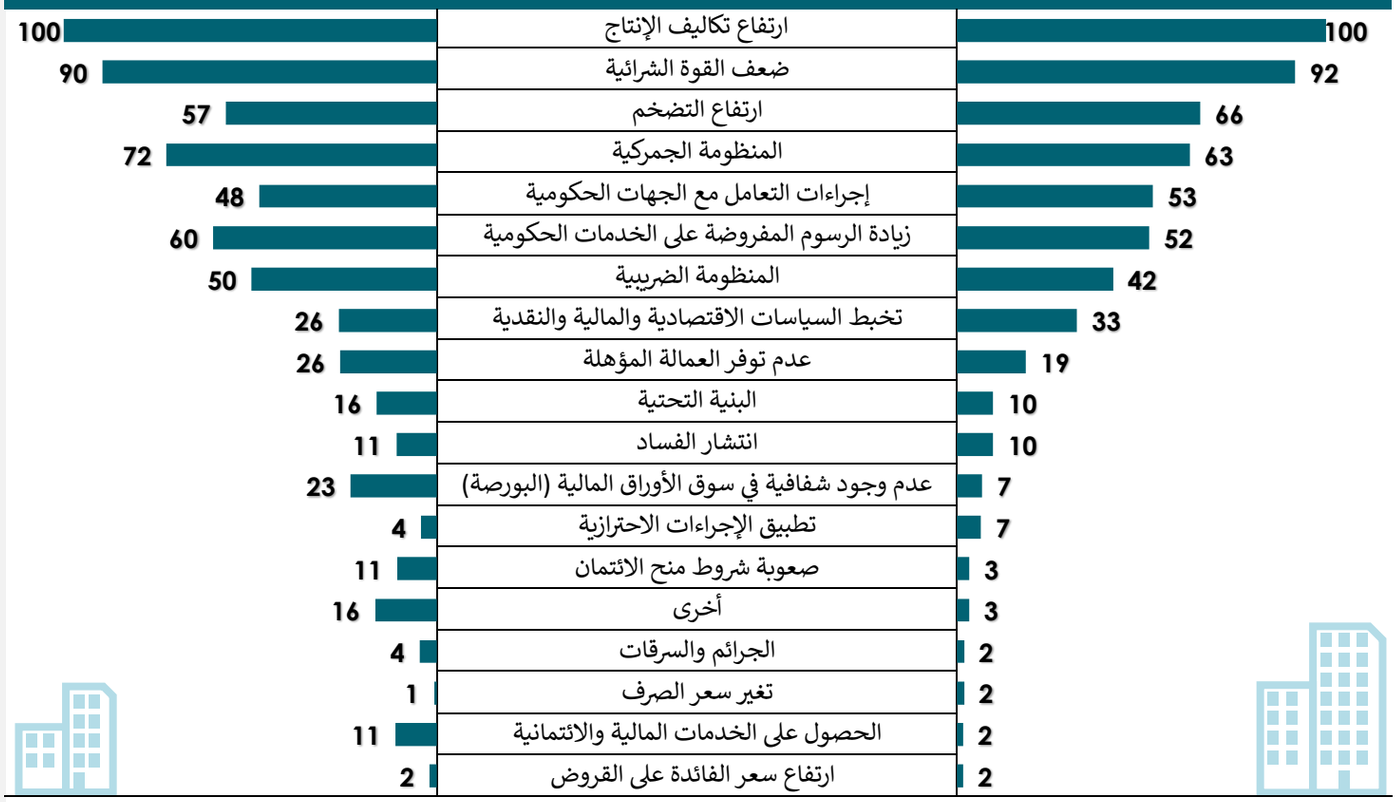

المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل كأكبر معوق يواجه قطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل. بينما جاءت زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية كأكبر معوق يواجه قطاع الاتصالات. وتعاني كافة الشركات في قطاع النقل من ضعف القوة الشرائية، كما أجمعت شركات العينة في قطاع الخدمات المالية على أن عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة) يشكل أكبر معوق يواجهها (الشكل 2-3).

الشكل 2-3: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التشييد والبناء	قطاع السياحة	قطاع النقل	قطاع الاتصالات	قطاع الخدمات المالية
ارتفاع تكاليف الإنتاج	100	100	100	100	73	-
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية	81	87	87	12	100	35
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية	72	67	73	11	100	9
ضعف القوة الشرائية	94	98	57	100	50	-
المنظومة الضريبية	57	49	80	11	73	81
عدم توفر العمالة المؤهلة	44	36	13	2	36	0
ارتفاع التضخم	89	93	73	13	68	19
المنظومة الجمركية	68	51	-	22	86	-
تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية	24	13	13	20	0	81
انتشار الفساد	19	20	0	3	0	0
البنية التحتية	26	36	0	1	0	0
تطبيق الإجراءات الاحترازية	2	4	20	8	0	0
أخرى	5	0	0	4	0	95
الجرائم والسرقات	4	20	0	1	0	0
الحصول على الخدمات المالية والائتمانية	6	9	0	0	41	-
صعوبة شروط منح الائتمان	6	9	0	0	41	-
تغير سعر الصرف	2	0	0	0	0	0
ارتفاع سعر الفائدة على القروض	2	4	0	0	0	-
عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)	7	8	0	-	0	100

المصدر: نتائج الاستبيان.

أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، معالجة تحديات تسهيل الإجراءات الحكومية، وتحسن سياسات الاستثمار، وتخفيف الأعباء الضريبية، وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية

الأولويات التي يجب التركيز عليها من منظور مجتمع الأعمال ككل

استمر إجماع شركات العينة على أن سرعة وتحسين **آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية** تتصدر أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر، حيث يتطلب تحسين آليات التحول الرقمي إطارا زمنيا واضحا، وربط الجهات الحكومية ببعضها، وتحسين البنية التحتية، وتقوية الشبكات، وزيادة تدريب العاملين والمستخدمين على النظام الجديد، يليها معالجة تحديات **المنظومة الجمركية** من خلال تحسين آليات تطبيق نظام الشحن المسبق (ACI)، ويليها تسهيل الإجراءات الحكومية، ثم **تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية**، خاصة رسوم التسجيل والتراخيص وضرورة تحسن الخدمات المقدمة (الشكل 2-4).

الشكل 2-4: أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (مؤشر مطبع وفقا لأهمية الأولويات)

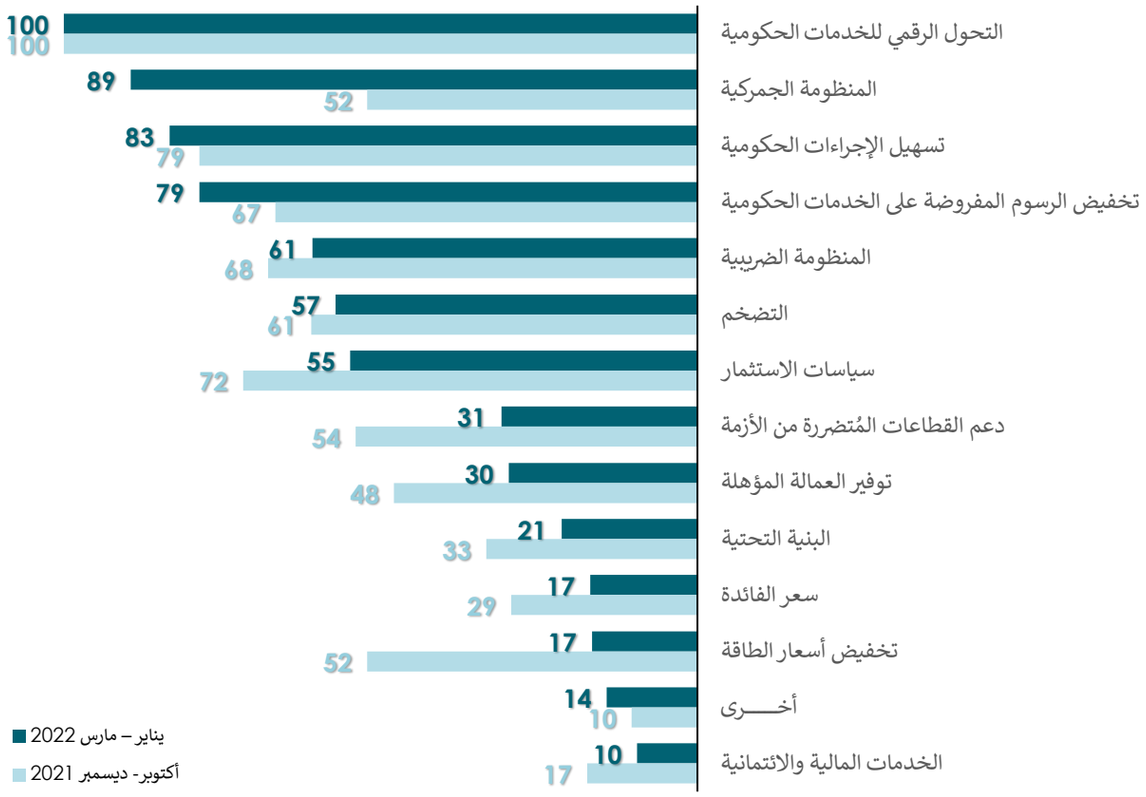

المصدر: نتائج الاستبيان.

بمقارنة أولويات تحسين مناخ الأعمال في الربع الحالي مع الربع السابق يتضح أن معالجة التحديات المرتبطة بالمنظومة الجمركية قفزت بعد التحول الرقمي كأولوية خلال الربع القادم مقارنة بالربع السابق، يليها ضرورة تسهيل الاجراءات الحكومية وتخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية، بينما شهدت المنظومة الضريبية وسياسات الاستثمار تراجعا طفيفا كأولويات خلال الربع القادم.

الأولويات التي يجب التركيز عليها من منظور مجتمع الأعمال وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي :

- ترى **الشركات الكبيرة** أن تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية وإيجاد حلول لتحديات المنظومة الجمركية ثم تسهيل الإجراءات الحكومية، وتخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال.
- ترى **الشركات الصغيرة والمتوسطة** أهمية حل مشكلات المنظومة الجمركية وعلى رأسها نافذة نظام التسجيل المسبق للشحنات، في حين تتفق مع الشركات الكبيرة على ضرورة تحسين آليات التحول الرقمي، وتخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية، كأهم أولويات تحسين مناخ الأعمال (الشكل 2-5).
- أضافت **الشركات الصغيرة والمتوسطة** أولويات أخـــرى، ومنها ضرورة وجود كيان لتسويق منتجاتها بالإضافة للتوسع في آليات الذكاء الاصطناعي، وتعميق التصنيع المحلى في مجال التعبئة والتغليف، وتحفيز الشركات على التسجيل في البورصة.

الشكل 2-5: أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر وفقا للحجم

المصدر: نتائج الاستبيان.

الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

تباينت الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية؛ حيث جاء تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتسهيل الإجراءات الحكومية على رأس الأولويات وفقا لقطاعات الصناعة التحويلية، والسياحة، والتشييد والبناء، والاتصالات. بينما جاءت معالجة تحديات المنظومة الجمركية من أهم أولويات قطاع النقل يليها التحول الرقمي. كما ظهرت أولويات أخرى مثل زيادة زمن التداول داخل سوق الأوراق المالية، وإلغاء جلسة المزاد، وعمل طروحات جديدة كأكبر أولوية لقطاع الخدمات المالية.

واتسمت الأولويات بالنسبة لقطاعي الصناعة التحويلية والتشييد والبناء بالتنوع، حيث قاما بتحديد مجموعة واسعة من الأولويات التي يرون ضرورة العمل عليها خلال الفترة القادمة، واشترك القطاعان في أهمية بذل مزيد من الجهود لتحسين سياسات الاستثمار، وتخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية، وتحسين المنظومة الضريبية، ومعالجة التضخم المحلي. في حين اتفق قطاعا التشييد والبناء والسياحة على ضرورة استمرار دعم القطاعات المتضررة من جائحة كورونا طالما استمرت الأزمة.

الشكل 2-6: أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر وفقا للقطاع

	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التشييد والبناء	قطاع السياحة	قطاع النقل	قطاع الاتصالات	قطاع الخدمات المالية
التحول الرقمي للخدمات الحكومية	100	100	100	96	100	81
تسهيل الإجراءات الحكومية	92	100	100	42	100	12
سياسات الاستثمار	79	81	0	52	0	69
المنظومة الضريبية	71	82	60	47	50	79
تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية	90	91	78	80	56	51
التضخم	75	86	50	42	50	38
دعم القطاعات المُتضررة من الأزمة	44	82	70	9	28	0
تخفيض أسعار الطاقة	51	74	0	7	0	7
المنظومة الجمركية	89	63	-	100	66	-
توفير العمالة المؤهلة	54	63	5	7	28	0
البنية التحتية	40	77	0	14	0	0
سعر الفائدة	30	63	0	0	0	0
الخدمات المالية والائتمانية	19	54	0	0	31	0
أخـــــرى	13	0	0	28	0	100

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حاليا

توقعات بتحسن البنية التحتية، التحول الرقمي للخدمات الحكومية، الخدمات المالية والائتمانية، المنظومة الجمركية خلال الربع القادم

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية شركات العينة استمرار التحسن في البنية التحتية نظرا للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليه التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، ثم الخدمات المالية والائتمانية (الشكل 2-7).

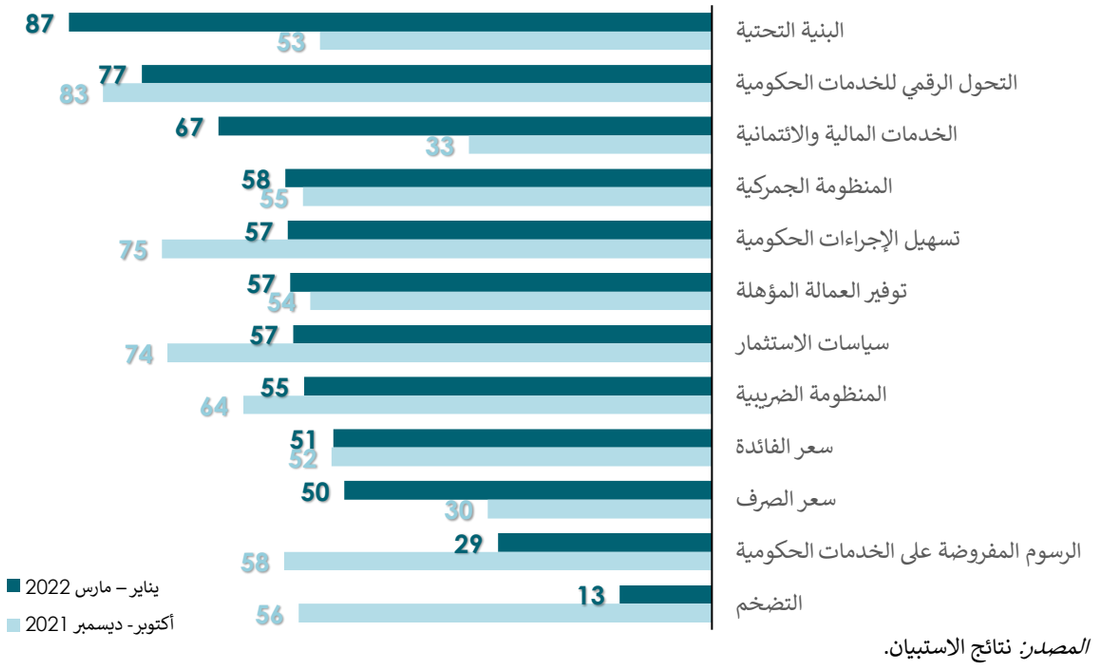

الشكل 2-7: توقعات مجتمع الأعمال لأوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حاليا (وفقا لنفس منهجية بارومتر الأعمال)

المصدر: نتائج الاستبيان.

ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

3-1 تقييم الأداء

تحسن كافة مؤشرات تقييم الأداء للشركات الكبيرة وتباين في المؤشرات للشركات الصغيرة والمتوسطة

حقق مؤشرا المبيعات المحلية والصادرات أداء جيدا للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة وانعكس ذلك على مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية؛ حيث سجلا قيما أعلى من المستوى المحايد نتيجة التعافي التدريجي للأسواق المحلية والخارجية وكذلك التوسع في حملات التحصين للسيطرة على الموجة الجديدة لفيروس كورونا.

بمقارنة تقييم الأداء للربع الحالي مقابل الربع السابق يتضح أنه بالرغم من ارتفاع قيم مؤشرات الأداء للمبيعات والإنتاج والصادرات خلال الربع الحالي إلا أنها أقل من مثيلتها خلال الربع السابق.

تحسنت مؤشرات الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية مقارنة بالربع المناظر.

وجاء أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة متواضعا مقارنة بأداء الشركات الكبيرة؛ حيث أظهرت النتائج انخفاض كبير في كافة المؤشرات عن المستوى المحايد مما يؤكد وجود تحديات ضخمة تواجه هذه الشركات خلال الربع محل الدارسة ومنها ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص المواد الخام وتراجع الطلب.

بمقارنة الأداء في الربع الحالي بمثيله في الربع السابق يتضح تراجع كبير في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية.

بمقارنة الأداء في الربع الحالي بمثيله في الربع المناظر، شهد مؤشر المبيعات المحلية تراجعا في الأداء مقارنة بالربع المناظر، بينما شهدت مؤشرات الإنتاج، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي تحسنا في الأداء مقارنة بالربع المناظر.

الشكل 3-1: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء

الشركات الكبيرة				الشركات الصغيرة والمتوسطة
59	أكتوبر-ديسمبر 2021	الإنتاج	أكتوبر-ديسمبر 2021	38
67	يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021	51
50	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2020	35
53	أكتوبر-ديسمبر 2021	المبيعات المحلية	أكتوبر-ديسمبر 2021	38
63	يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021	50
56	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2020	45
59	أكتوبر-ديسمبر 2021	الصادرات	أكتوبر-ديسمبر 2021	48
75	يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021	46
37	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2020	20
54	أكتوبر-ديسمبر 2021	استغلال الطاقة الإنتاجية	أكتوبر-ديسمبر 2021	38
51	يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021	47
50	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2020	14
50	أكتوبر-ديسمبر 2021	المخزون السلعي*	أكتوبر-ديسمبر 2021	60
44	يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021	55
44	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2020	55

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع جنوني في أسعار المدخلات وثبات مؤشر الأجور، مما انعكس على ارتفاع كبير في أسعار المنتجات النهائية على مستوى كافة أحجام الشركات

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاعا جنونيا في أسعار المدخلات لكافة الشركات نتيجة استمرار العوامل الدافعة لذلك محليا وعالميا بل وتفاقمها، فعالميا شهدت أسعار المواد الخام ارتفاعا ملحوظا خلال الربع محل الدراسة، كما ارتفعت رسوم الشحن والنقل نظرا لاضطراب سلاسل التوريد العالمية وبطء حركة الحاويات وتأخر مدد التسليم علاوة على ما واجهته الشركات محليا من بطء في إجراءات التخليص الجمركي وارتفاع أسعار خدمات الشحن بأضعاف السعر المعتاد، وزيادة تكاليف التشغيل بشكل عام بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل. كما أظهرت النتائج ثبات مؤشر الأجور عند المستوى المحايد للشركات الكبيرة وارتفاعه بصورة طفيفة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وانعكس كل ما سبق في ارتفاع ملحوظ في مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشـــركات. وكان الارتفاع في مؤشر أسعار المنتجات النهائية أكبر في حالة الشركات الكبيرة (20 نقطة عن المستوى المحايد) عنه للشركات الصغيرة والمتوسطة (12 نقطة عن المستوى المحايد) (الشكل 3-2).

وبالمقارنة مع الربعين السابق والمناظر، يتضح ارتفاع مؤشرات أسعار المدخلات والأجور وأسعار المنتجات النهائية خلال الربع الحالي لكافة الشركات بمختلف أحجامها.

رغم أن ارتفاع أسعار المدخلات يمثل تحديا واضحا واجهته كافة الشركات، إلا أن معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أكبر في ظل غياب آليات الشراء المجمع وانخفاض السيولة لديها وبالتالي ارتفاع التكاليف التي تتحملها.

الشكل 3-2: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم

الشركات الكبيرة	تقييم الأداء		الشركات الصغيرة والمتوسطة
أكتوبر-ديسمبر 2021: 70	أسعار المنتجات النهائية	أكتوبر-ديسمبر 2021	62
يوليو - سبتمبر 2021: 65		يوليو - سبتمبر 2021	58
أكتوبر-ديسمبر 2020: 55		أكتوبر-ديسمبر 2020	51
أكتوبر-ديسمبر 2021: 6	أسعار المدخلات*	أكتوبر-ديسمبر 2021	1
يوليو - سبتمبر 2021: 7		يوليو - سبتمبر 2021	6
أكتوبر-ديسمبر 2020: 35		أكتوبر-ديسمبر 2020	35
أكتوبر-ديسمبر 2021: 50	الأجور	أكتوبر-ديسمبر 2021	51
يوليو - سبتمبر 2021: 51		يوليو - سبتمبر 2021	51
أكتوبر-ديسمبر 2020: 50		أكتوبر-ديسمبر 2020	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض أسعار المدخلات والعكس بالعكس.

تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار لكافة الشركات وتراجع مؤشر التشغيل لكافة الشركات

على الرغم من جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال ودعم كافة الشركات:

- أظهرت نتائج **الشركات الكبيرة** أداء أعلى من المستوى المحايد بالنسبة لمؤشر الاستثمار خلال الربع الحالي، وإن كان أقل من مثيله خلال الربع السابق؛ وانخفاضا طفيفا في مؤشر التشغيل خلال الربع الحالي، حيث سجل المؤشر قيما أقل بنقطة واحدة من المستوى المحايد، وهو نفس أداء الربع السابق، إلا أنه يعد أفضل من مثيله في الربع المناظر؛ مما يشير لقدرة الشركات الكبيرة على الاستفادة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار إلا أن هذه الاستثمارات لم يواكبها ارتفاع في مؤشر التشغيل.
- وبالنسبة **للشركات الصغيرة والمتوسطة**، فقد أظهرت النتائج ارتفاع أداء مؤشر الاستثمار بنقطة واحدة عن المستوى المحايد، وهو أداء أفضل مقارنة بالربعين السابق والمناظر، بينما انخفض مؤشر التشغيل عن المستوى المحايد مسجلا أداء أقل من الربع السابق، إلا أنه يعد أفضل من مثيله في الربع المناظر؛ مما يشير لضرورة مراجعة المبادرات والحوافز التي تعلنها الدولة للمنشآت الصغيرة، وسرعة التدخل لحل المشكلات الحالية التي تواجهها مثل ارتفاع الرسوم الحكومية، علاوة على مراجعة أدوار الجهات المختلفة المنوط بها تقديم الدعم الفني لهذه المنشآت وحل مشاكلها من ارتفاع تكاليف الإنتاج ومشاكل التسويق (الشكل 3-3).

الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم

الشركات الكبيرة	تقييم الأداء		الشركات الصغيرة والمتوسطة
أكتوبر-ديسمبر 2021: 52	الاستثمار	أكتوبر-ديسمبر 2021	51
يوليو - سبتمبر 2021: 57		يوليو - سبتمبر 2021	49
أكتوبر-ديسمبر 2020: 51		أكتوبر-ديسمبر 2020	49
أكتوبر-ديسمبر 2021: 49	التشغيل	أكتوبر-ديسمبر 2021	48
يوليو - سبتمبر 2021: 49		يوليو - سبتمبر 2021	49
أكتوبر-ديسمبر 2020: 46		أكتوبر-ديسمبر 2020	45

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-3 *توقعات الأداء*

توقعات بتحسن كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة خلال الربع القادم

تتوقع الشركات تحسنا في كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي خلال الربع القادم يناير - مارس 2021؛ حيث ارتفعت قيم كافة المؤشرات عن المستوى المحايد، وانخفض مؤشر المخزون، وهي توقعات أكثر تفاؤلا مقارنة بالربع المناظر كما أن بعضها أكثر تفاؤلا من الربع السابق وتحديدا مؤشرات الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بتعافي الاقتصاد العالمي وبالتالي الطلب الخارجي (الشكل 1-4).

على الرغم من تحسن مؤشر التوقعات للمبيعات المحلية مقارنة بالربع المناظر، إلا أنه أقل من مثيله للربع السابق مما يشير لضعف توقعات الطلب المحلي.

وقد جاءت توقعات **الشركات الصغيرة والمتوسطة** متفائلة حيال الربع القادم بشأن كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي؛ حيث سجلت كافة المؤشرات أداء أعلى من المستوى المحايد، فيما عدا مؤشر المخزون. وبالمقارنة مع الربعين السابق والمناظر، نجد أن التوقعات للربع محل الدراسة جاءت أكثر تفاؤلا بشأن كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي.

الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم التوقعات

الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة
يناير - مارس 2022	73	الإنتاج	يناير - مارس 2022	60
أكتوبر - ديسمبر 2021	68		أكتوبر - ديسمبر 2021	44
يناير - مارس 2021	68		يناير - مارس 2021	48
يناير - مارس 2022	59	المبيعات المحلية	يناير - مارس 2022	59
أكتوبر - ديسمبر 2021	64		أكتوبر - ديسمبر 2021	42
يناير - مارس 2021	57		يناير - مارس 2021	48
يناير - مارس 2022	74	الصادرات	يناير - مارس 2022	59
أكتوبر - ديسمبر 2021	71		أكتوبر - ديسمبر 2021	58
يناير - مارس 2021	58		يناير - مارس 2021	58
يناير - مارس 2022	55	استغلال الطاقة الإنتاجية	يناير - مارس 2022	55
أكتوبر - ديسمبر 2021	50		أكتوبر - ديسمبر 2021	44
يناير - مارس 2021	48		يناير - مارس 2021	48
يناير - مارس 2022	45	المخزون السلعي*	يناير - مارس 2022	47
أكتوبر - ديسمبر 2021	41		أكتوبر - ديسمبر 2021	57
يناير - مارس 2021	44		يناير - مارس 2021	48

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات باستمرار ارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والأجور وانعكاس ذلك في ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات

تتوقع كافة الشركات استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات وتكاليف الإنتاج نتيجة التوقعات باستمرار الارتفاع في أسعار تكاليف الإنتاج والتشغيل، ومنها أسعار المواد الخام. كما يتوقع مجتمع الأعمال زيادة رسوم الخدمات الحكومية ومنها الرسوم الجمركية، وزيادة أسعار مواد التعبئة والتغليف، وارتفاع أسعار الشحن ونقل البضائع، بالإضافة إلى عدم التيقن حيال انتظام سلاسل الإمداد في المدى القريب، كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع مؤشر الأجور لكافة الشركات نظرا للزيادة السنوية للمرتبات مع بداية كل عام. وبالتالي تنعكس الارتفاعات في مؤشري المدخلات والأجور على ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات خلال الربع موضوع الدراسة (الشكل 3-5).

بالنسبة لأسعار المنتجات النهائية والأجور، فتوقعاتها خلال الربع القادم أعلى من توقعاتها خلال الربعين السابق والمناظر لكافة الشركات.

الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم التوقعات

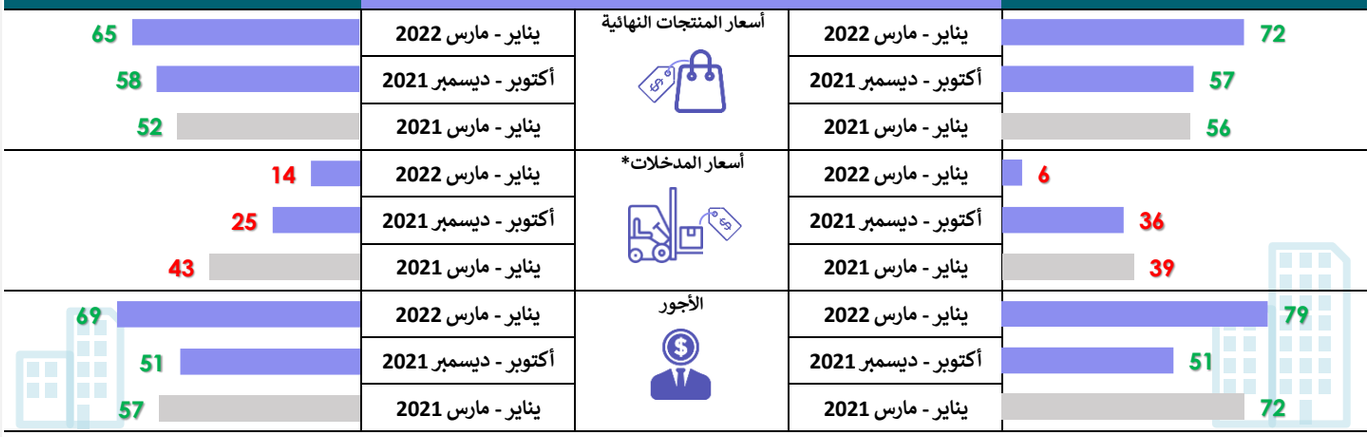

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بتحسن طفيف في مؤشري التشغيل الاستثمار لكافة الشركات

أعربت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة عن توقعات متفائلة حيال الاستثمار والتشغيل؛ حيث سجل المؤشران قيما أعلى من المستوى المحايد، وهي توقعات أكثر تفاؤلا مقارنة بالربعين السابق والمناظر، وربما تعكس التوقعات بتوسعات استثمارية وفتح خطوط إنتاج جديدة خلال مرحلة التعافي من أزمة كورونا (الشكل 3-6).

الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم التوقعات

الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة
يناير - مارس 2022	الاستثمار	يناير - مارس 2022	52
أكتوبر - ديسمبر 2021		أكتوبر - ديسمبر 2021	51
يناير - مارس 2021		يناير - مارس 2021	50
يناير - مارس 2022	التشغيل	يناير - مارس 2022	52
أكتوبر - ديسمبر 2021		أكتوبر - ديسمبر 2021	50
يناير - مارس 2021		يناير - مارس 2021	48

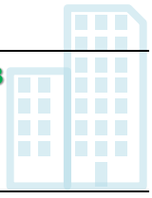

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

الجدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 2021)[1]

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية					قطاع التشييد والبناء					قطاع السياحة					قطاع النقل					قطاع الاتصالات					قطاع الخدمات المالية				
	مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية		
		أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي																													
الإنتاج	**44**	28	43	28		**39**	27	20	53		**71**	60	40	0		**20**	0	25	75		**73**	63	38	0		**12**	0	88	
المبيعات المحلية	**42**	22	44	34		**39**	27	20	53		**71**	60	40	0		**20**	0	25	75		**73**	63	38	0		**12**	0	88	
الصادرات	**56**	40	25	35		**-**	-	-	-		**-**	-	-	-		**44**	0	78	22		**75**	67	33	0		**-**	-	-	
المخزون	**55**	27	40	33		**63**	29	14	57		**67**	60	20	20		**71**	0	42	58		**27**	63	38	0		**89**	6	88	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	**45**	8	25	67		**46**	0	86	14		**44**	0	80	20		**27**	8	25	67		**58**	38	50	13		**12**	12	88	
الأسعار																													
أسعار المنتجات النهائية	**72**	62	35	3		**75**	67	33	0		**59**	30	70	0		**55**	17	83	0		**53**	13	88	0		**50**	0	100	
أسعار المدخلات الوسيطة	**2**	98	2	0		**0**	100	0	0		**0**	100	0	0		**-**	-	-	-		**0**	100	0	0		**-**	-	-	
مستوى الأجور	**52**	8	92	0		**50**	0	100	0		**50**	0	100	0		**50**	0	100	0		**50**	0	100	0		**50**	0	100	
المدخلات الأساسية																													
الاستثمار	**51**	5	93	2		**50**	0	100	0		**50**	0	100	0		**50**	0	100	0		**62**	38	63	0		**50**	0	100	
التشغيل	**48**	7	78	15		**39**	7	53	40		**50**	0	100	0		**50**	0	100	0		**50**	0	100	0		**50**	0	100	

الجدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير-فبراير-مارس 2022)[1]

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية					قطاع التشييد والبناء					قطاع السياحة					قطاع النقل					قطاع الاتصالات					قطاع الخدمات المالية				
	مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية				مؤشر[2]	نسبة مئوية		
		أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل			أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي																													
الإنتاج	**60**	42	45	13		**57**	40	40	20		**67**	50	50	0		**63**	50	33	17		**80**	75	25	0		**68**	53	47	0	
المبيعات المحلية	**53**	29	53	19		**57**	40	40	20		**67**	50	50	0		**56**	33	50	17		**80**	75	25	0		**68**	53	47	0	
الصادرات	**67**	50	50	0		**-**	-	-	-		**-**	-	-	-		**57**	33	56	11		**75**	67	33	0		**-**	-	-	-	
المخزون	**54**	11	64	24		**45**	36	43	21		**33**	50	50	0		**50**	17	67	17		**20**	75	25	0		**41**	29	71	0	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	**50**	12	77	12		**56**	20	80	0		**53**	10	90	0		**63**	50	33	17		**62**	38	63	0		**68**	53	47	0	
الأسعار																													
أسعار المنتجات النهائية	**75**	67	32	2		**71**	60	40	0		**83**	80	20	0		**50**	0	100	0		**67**	50	50	0		**50**	0	100	
أسعار المدخلات الوسيطة	**13**	85	15	0		**17**	80	20	0		**0**	100	0	0		**-**	-	-	-		**11**	88	13	0		**-**	-	-	
مستوى الأجور	**74**	65	35	0		**71**	60	40	0		**91**	90	10	0		**63**	42	58	0		**89**	88	13	0		**55**	18	82	0	
المدخلات الأساسية																													
الاستثمار	**52**	8	92	0		**52**	7	93	0		**50**	0	100	0		**52**	17	75	8		**67**	50	50	0		**50**	0	100	
التشغيل	**51**	10	83	7		**58**	27	73	0		**50**	0	100	0		**55**	17	83	0		**57**	25	75	0		**50**	0	100	

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)

(أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 2021) [1]

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة					الشركات الكبيرة				
	النسبة المئوية				مؤشر [2]	النسبة المئوية				مؤشر [2]
	أعلى	ثابت	أقل		44	أعلى	ثابت	أقل		50
النشاط الاقتصادي										
الإنتاج	23	24	53		**38**	48	26	26		**59**
المبيعات المحلية	21	27	52		**38**	39	30	30		**53**
الصادرات	28	39	33		**48**	36	57	7		**59**
المخزون	24	26	50		**60**	36	27	36		**50**
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	5	54	41		**38**	26	61	13		**54**
الأسعار										
أسعار المنتجات النهائية	40	58	2		**62**	57	43	0		**70**
أسعار المدخلات الوسيطة	99	1	0		**1**	94	6	0		**6**
مستوى الأجور	5	95	0		**51**	0	100	0		**50**
المدخلات الأساسية										
الاستثمار	4	95	1		**51**	9	91	0		**52**
التشغيل	4	83	13		**48**	4	87	9		**49**

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)

(يناير-فبراير-مارس 2022)[1]

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة					الشركات الكبيرة				
	النسبة المئوية				مؤشر [2]	النسبة المئوية				مؤشر [2]
	أعلى	ثابت	أقل		53	أعلى	ثابت	أقل		57
النشاط الاقتصادي										
الإنتاج	42	45	12		**60**	65	30	4		**73**
المبيعات المحلية	39	48	13		**59**	39	48	13		**59**
الصادرات	33	61	6		**59**	64	36	0		**74**
المخزون	25	61	14		**47**	32	50	18		**45**
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	24	68	8		**55**	22	74	4		**55**
الأسعار										
أسعار المنتجات النهائية	47	52	1		**65**	61	39	0		**72**
أسعار المدخلات الوسيطة	83	17	0		**14**	94	6	0		**6**
مستوى الأجور	56	44	0		**69**	74	26	0		**79**
المدخلات الأساسية										
الاستثمار	9	90	1		**52**	13	87	0		**53**
التشغيل	11	85	4		**52**	13	87	0		**53**

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.